

موسكو تمتنع عن منح أنقرة سلم النزول من «شجرة» إدلب تركيا تنازع على أمل تدخل الناتو لإنقاذها



مقاتل يتباهى بإسقاط مروحية سورية وقتل طيارها

عملية كسر عظام تجري على الأراضي السورية بين تركيا وروسيا، بعد سنوات من «التعايش القسري». ويقول محللون إن أنقرة والجماعات الجهادية تبدوان الحلقة الأضعف في الحركة الدائرة في إدلب ومحيطها ما لم يتحرك الحلفاء الغربيون ويضغطون على موسكو وهذا مستبعد رغم التصريحات الصادرة من هنا وهناك.

وتركيا. وبيقن السؤال المطروح هنا هل سيتحرك حلف شمال الأطلسي الذي تعد أنقرة عضوا به في حال خرجت الأمور عن السيطرة؟

وإلى حد الآن لم يصدر عن الحلف سوى مواقف سياسية داعمة لأنقرة حيث أعرب الأمين العام ينس ستولتنبرغ عن قلقه إزاء «تصاعد هجمات القوات السورية وحليفاتها روسيا على منطقة إدلب». داعيا إياهما لوقف فوري لتلك الهجمات.

ومن جهتها اعتبرت الولايات المتحدة أن هجمات الجيش السوري على القوات التركية في منطقة إدلب تتجاوز كل الحدود، مؤكدة دعمها لتركيا، بحليفها في الناتو.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو «يجب أن تتوقف الاعتداءات المستمرة من قبل نظام الأسد وروسيا». وأضاف بومبيو «أرسلت جيمس جيفري (مبعوث الولايات المتحدة إلى سوريا) إلى أنقرة لتنسيق الخطوات للرد على هذا الهجوم المزعزع للاستقرار».

ويتناقض هذا الموقف مع تصريحات روسية أكدت وجود اتصالات مستمرة مع الولايات المتحدة، وعن حل العديد من النقاط الخلافية.

وأوضح نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريباكوف «توجد اتصالات مع الولايات المتحدة. وأستطيع أن أقول بكل ثقة إنه تم حل عدد من المواقف المحددة التي نشأت على الأرض بشكل مريض إلى حد كبير بسبب الاستخدام الفعال للاتصالات بين العسكريين على مختلف المستويات. ونأمل أن تستمر هذه الاتصالات».

ويعتبر محللون أن الموقف التركي يبدو صعبا فأنقرة الآن في وضع يجعلها عاجزة عن التراجع في إدلب، والرهان على دعم فعلي من قبل حلفائها في الناتو أمر غير مضمون لوجود انقسامات داخل الحلف تعتبر أنقرة أحد المتسببين به، فضلا عن كون الولايات المتحدة كما باقي الدول الغربية لا تريد أن تغامر بمواجهة مع روسيا قد تفجر صراعا شاملا.

ويعتقد المحللون أن روسيا لن تقدم على خطوة التنازل والنزول أولا من الشجرة، والتقدم الذي يحزبه الجيش السوري باستعادته بلدة الزبير شرق إدلب بعد أن سيطرت عليها هيئة تحرير الشام بفضل غطاء ناري وفرته القوات التركية بمسائل الخلاء، وقبلها سيطرة الجيش على كامل الطريق الدولي الرابط بين حلب ودمشق المعروف بأم 5، كلها مؤشرات تؤكد على مضي موسكو ودمشق قدما في خطة استعادة محافظة إدلب ومحيطها وبالتالي نزع ورقة قوية من يد أنقرة.

دمشق، - تتدافع الأحداث العسكرية والسياسية في سوريا، لتبلغ الثلاثاء زروتها عقب فشل المفاوضات بين روسيا وتركيا في التوصل إلى اتفاق بشأن محافظة إدلب، حيث نصرت أنقرة على انسحاب الجيش السوري من المناطق التي سيطر عليها في الفترة الأخيرة وفق الحصار عن نقاط مراقبة تركية، الأمر الذي ترفضه موسكو بشدة.

وتصر موسكو على ضرورة استكمال المرحلة الأولى من عملية إدلب التي بدأها الجيش في ديسمبر الماضي بدعم روسي لافت سواء عبر مستشارين على الأرض أو من خلال سلاح الجو، للسيطرة على طريقين دوليين تم الانتقال نحو استعادة كامل إدلب ومحيطها في حال لم تقم تركيا فعليا بالتحرك وفصل الجماعات الجهادية المهيمنة عن «المعتدلة»، كما ينص اتفاق سوتشي الذي جرى بينهما في العام 2018.

وشدد البيان على أن «الاعتداءات التركية لن تفلح في حماية الإرهاب التكفيري المسلح ولن تثني الجيش عن متابعة أعماله القتالية في محافظة إدلب وغرب حلب وجنوبها لتطهيرها من رجس الإرهاب المسلح بمختلف سمياته، وإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع المناطق على امتداد الجغرافيا السورية».

وأوضح الجيش السوري أن «النظام التركي يستمر بتصعيد أعماله العدوانية وخروقاته العسكرية للجغرافيا السورية بما يناقض القانون الدولي ومبدأ سيادة الدول المستقلة، وذلك في محاولة منه لوقف تقدم الجيش العربي السوري ومنع انهيار التنظيمات الإرهابية المسلحة، المصنفة على لائحة الإرهاب الدولي، في إدلب وغرب حلب».

وتشدد على «استمرار قواتنا المسلحة بالاسلة بتنفيذ مهامها الدستورية والوطنية، واستعدادها للرد على اعتداءات قوات المحتل التركي، والقيام بواجبها المقدس في الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين على جغرافية الدولة السورية».

ويقول خبراء إن هذا الموقف الذي صدر عن الجيش ما كان ليتم لولا وجود ضوء أخضر روسي، ما يعني أن فرص التوصل إلى توافق تتضاءل وأن التصعيد في إدلب سيد الموقف وقد ينهي بمعركة مباشرة بين روسيا

وقال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الثلاثاء «نال النظام عقابه، لكن ذلك لا يكفي، ستكون هناك تمّة. كلما هاجموا جنودنا، سيديفون نحن غالبا، غالبا جدا». وأضاف انه سيعمل عن تدابير إضافية دون أن يعطي المزيد من التفاصيل.

وأرسلت تركيا مؤخرا تعزيزات عسكرية ضخمة إلى المنطقة تتألف من مئات الآليات العسكرية، دخل القسم الأكبر منها بعد تبادل لإطلاق النار قبل أسبوع بين القوات التركية والسورية خلف أكثر من 20 قتيلًا من الطرفين، بينهم ثمانية أترك.

وفي سياق عملية كسر العظام الجارية أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السورية بيانا في وقت لاحق قالت فيه إن الجيش «سيواصل الرد على هجمات قوات الاحتلال التركية».

وشدد البيان على أن «الاعتداءات التركية لن تفلح في حماية الإرهاب التكفيري المسلح ولن تثني الجيش عن متابعة أعماله القتالية في محافظة إدلب وغرب حلب وجنوبها لتطهيرها من رجس الإرهاب المسلح بمختلف سمياته، وإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع المناطق على امتداد الجغرافيا السورية».

وأوضح الجيش السوري أن «النظام التركي يستمر بتصعيد أعماله العدوانية وخروقاته العسكرية للجغرافيا السورية بما يناقض القانون الدولي ومبدأ سيادة الدول المستقلة، وذلك في محاولة منه لوقف تقدم الجيش العربي السوري ومنع انهيار التنظيمات الإرهابية المسلحة، المصنفة على لائحة الإرهاب الدولي، في إدلب وغرب حلب».

وتشدد على «استمرار قواتنا المسلحة بالاسلة بتنفيذ مهامها الدستورية والوطنية، واستعدادها للرد على اعتداءات قوات المحتل التركي، والقيام بواجبها المقدس في الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين على جغرافية الدولة السورية».



مايك بومبيو
على نظام الأسد
وروسيا وقف
الاعتداءات في إدلب

بيروت - كشفت مصادر قريبة من تيار المستقبل الذي يتزعمه رئيس الحكومة السابق سعد الحريري عن جدل في صفوف القيادة العليا بشأن سبل الخروج من المرحلة السابقة والانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل السياسي في البلد.

وأظهر الحريري بعد لقاء جمعه بكتلته النيابية الاثنین نية للسير في توجه جديد وهو «المعارضة البناءة» بيد أنه لم بحسم موقفه لجهة الأطراف التي يمكن أن ينخرط معها في هذا التوجه، خاصة وأن علاقته مع حزب القوات اللبنانية لا تبدو في أحسن فتراتها وقال الحريري في هذا الصدد «لحاقا سنقرر كيف ومع من».

ويعتبر المستقبل أبرز المتضررين من الزلزال الذي ضرب لبنان منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 17 أكتوبر، حيث أصابت ارتداداته مباشرة هيكل الحزبية السياسية وبيئتها الحاضرة.

وتقول المصادر إن هناك همسا يطالب بإعادة تقييم المرحلة السابقة بلاس ما يشبه النقد الذاتي. وتضيف المصادر أن تيار المستقبل دفع انتماء غالبة جراه انحراط زعيمه في التسوية الرئاسية التي أنت مبيشال عون رئيسا للجمهورية في لبنان، وأنه دفع كثيرا من رصيده الشعبي كما دفع كثيرا من رصيده لدى الحلفاء الإقليميين، لاسيما السعودية.

وكان التيار الخاسر الأكبر من قبوله بقانون انتخابات فصل ليكون على مقياس ومصلحة الثنائية الشيعية والنيار الوطني الحر بزعامة جبران باسيل، وأن خسارة المستقبل كانت متوقعة حسابيا جراء هذا القانون، إلا أنها كانت أقوى من المتوقع شعبيا لاسيما في حواضن أساسية مثل بيروت وطرابلس.

وواضح أن تيار المستقبل أخفق في نظرية جزّ عون إلى منطق الدولة عند دخول الأخير قصر بعبدا، وأن ذلك النظرية التي سوق لها، والتي لم تقنع

جهات عربية داعمة، كشفت عن قصور في فهم المنظومة السياسية التي يقوم عليها تحالف التيار العوني وحزب الله منذ عام 2006، كما عن عجز في إدراك الرهانات الكبيرة التي يعول عليها صهر عون رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل من أجل تحقيق طموحاته في خلافة عمه في رئاسة الجمهورية.

وتعترف المصادر أن «مشروع» سعد الحريري في إحدات قطيعة مع 14 آذار بعد سنوات المنفى في السعودية لاقي معارضة داخل المستقبل، وأن «خطا» القبول بتحولات الحريري منذ دعمه لترشيح سليمان فرنجية (المخالف مع حزب الله ويعتبر نفسه صديقا شخصيا للرئيس السوري بشار الأسد) وصولا إلى دعم عون كان يعود إلى حرص على الحفاظ على اللحمة الداخلية للمشروع السياسي الذي انشأه الرئيس الراحل رفيق الحريري.

المستقبل أبرز المتضررين من الزلزال الذي ضرب لبنان منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 17 أكتوبر الماضي

وتوحى أجواء داخل التيار عن امتعاض في السنوات الأخيرة من تحول «المستقبل» إلى حزب سعد الحريري بمعنى خدمة طموحاته (المشروعة بصفته رجلا سياسيا) للعودة لرئاسة الحكومة والاحتفاظ بها مهما كانت الضغوط التي تمارسها العونية السياسية بالأصالة أحيانا وبالوكالة عن حزب الله. وهناك حالة سائده داخل المستقبل بأن هذا السلوك أهدى التيار عن قواعد السنسية في البلد، والتي استشرعت بإنها دون

تسليم الخرطوم المطلوبين للمحكمة الجنائية قرار «ثوري» لا يخلو من حسابات سياسية

إلى دارفور في نوفمبر الماضي تجنب إعطاء موقف حاسم حيال المسألة أمام ضغط الحضور الذي كان في جله من النازحين.

ويجزو البعض هذا التغير في الموقف إلى أن حمدوك يسعى للإسساك بزمام الأمور، بعد أن بدا الحلقة الأضعف في معادلة السلطة الانتقالية، ويترك رئيس الوزراء الذي يقود قاطرة المدنيين في السلطة أن الاختيار الأهم هو ملف السلام وهذا يحتاج منه لقرارات «ثورية» بعيد من خلالها شد العصب إليه مجددا بعد أن بدا ضعيفا أمام سلطة الشق العسكري.

ويشهد إقليم دارفور منذ 2003 نزاعا مسلحا بين القوات الحكومية وحركات متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين. وأصدرت المحكمة الجنائية أمرين باعتقال البشير، عامي 2009 و2010، بتهمة تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية بدارفور، فيما ينفي الرئيس المعزول صحة الاتهامات، ويتهم المحكمة بأنها ميسسة.

وتتهم المحكمة الجنائية أيضا، وزير الدفاع السوداني الأسبق عبدالرحيم محمد حسين، والوالي جنوب كردفان الأسبق أحمد هارون، والزعيم القبلي، قائد إحدى الميليشيات في دارفور علي كوشيب، بارتكاب جرائم حرب.



حمدوك يسعى إلى الإسساك مجددا بزمام الأمور

الخرطوم - أعلنت الحكومة السودانية، الثلاثاء، التزامها وموافقتها على تسليم أشخاص صدرت بحقهم أوامر اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة ارتكابهم «جرائم حرب» في إقليم دارفور غربي البلاد.

ويتصدر الرئيس المعزول عمر البشير قائمة المطلوبين لدى المحكمة الجنائية ومقرها لاهاي. ويوجد البشير حاليا في سجن كوير حيث يواجه اتهامات عدة بينها الفساد وإصدار أوامر بقتل متظاهرين في الحراك الاحتجاجي الذي أطاح به، وفي حال تم تسليمه وباقي المطلوبين للجنائية الدولية فإنها ستكون سابقة من نوعها لبلد عربي.

وقال المتحدث باسم وفد المفاوضات للحكومة السودانية محمد الحسن التعايشي، عقب جلسة مباحثات مع حركات مسلحة في دارفور، في إطار «مسار دارفور» الذي يجري بحثه في عاصمة جنوب السودان جوبا إن «قناعة الحكومة التي جعلتها توافق على مثل الذين صدرت بحقهم أوامر قبض أمام المحكمة الجنائية الدولية، ناتجة عن مبدأ أساسي مرتبط بالعدالة وعدم الإلزام من العقاب، ولا نستطيع مداواة الحرب وأثارها المدمرة إلا إذا حققنا العدالة».

وأضاف التعايشي «التزمنا واتفقنا خلال الجلسة على مثل الذين صدرت بحقهم أوامر قبض أمام المحكمة الجنائية الدولية، ثم اتفقنا على المحكمة الخاصة بجرائم دارفور، وهي محكمة منوط بها التحقيق وإجراء المحاكمات في القضايا بما في ذلك القضايا الجنائية الدولية».

دون تفاصيل أكثر حول فعوى الاتفاق. وتسليم البشير وباقي المطلوبين إلى المحكمة الدولية هو مطلب شعبي رفعه المتضررون من الصراع الذي أودى بحياة الآلاف وشرد الملايين. وهناك شعور عام بوجود أطراف في السلطة رافضة للأمر خاصة المتهمين للشق العسكري.

ولا يعرف بعد ما إذا كان إعلان الحكومة موافقتها على تسليم المطلوبين للجنائية الدولية تم بالتنسيق مع مجلس السيادة الذي يقوده الفريق أول عبدالفتاح البرهان أم أنها خطوة انفرادية، خاصة وأن العلاقة بين